دور الرأي العام العراقي من اتفاقية ١٩٣٠م وأثره على سير المفاوضات

م.م مصطفى ثجيل ونان

المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار

Mustafa123456789010293847 56@gmail.com

الملخص:

أدت سياسة بريطانيا إلى اثاره الرأي العام العراقي نتيجة عقد اتفاقيه عام ١٩٣٠ التي تمثلت بالصحف والاحزاب واقطابها والتكتلات الجماهيرية التي ترى بأن بريطانيا العدو اللدود للشعب العراقي, بيد أن احتلال بريطانيا للعراق قد أجج حقيقة واقعية شاءت ام ابت التحركات السياسية والجماهيرية في العراق, وأن الاحزاب المعارضة عدت بريطانيا بمثابه المسيطرة على مقدرات الشعب العراقي عبر الاتفاقية التي تريد أن يعقدها مع الحكومة المالكة آنذاك وبتحريك من وزارة نوري السعيد الذي يعد آنذاك لولب السياسة في العراق في تلك المدة المذكورة, وانه قد دعا ما كانت تخطط له بريطانيا من خلال تحالفاتها الا انه جوبه بالمعارضة من قبل الرأي العام العراقي ،وأن الاحتلال البريطاني أصبح عاملاً حاسماً في تعقيد الاتجاهات السياسية داخل الرأي العام العراقي وأن أقطاب المعارضة السياسية يلجأون إلى المراكز الدينية للإفادة من علاقتها الايجابية مع العناصر العشائرية من أجل التسلط والضغوط على السلطة، وان زعماء الاحزاب السياسية عملوا الى معالجة القضية العربية بطرق ملتوية ،والتزموا خطة الغموض والتكتم خوفاً من اجراءات الحكومة ،وعملت بريطانيا على عقد اتفاقيتها ،ولكنها فوجئت بالرأي العام العراقي اذ ان تأييد الحكومة العراقية لها ادى الى تمريرها.

الكلمات المفتاحية:(الرأي العام، العراقي، اتفاقية ١٩٣٠م، المفاوضات).

raqi Public Opinion and the 1930 Agreement, its role and its impact on the Progress of the Negotiations:

M.M Mustafa Thajeel Wannan
General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

ABSTRACT:

Britain's Policy provoked Iraqi public opinion as a result of the 1930 agreement, which was represented by news papers, parties, theirleaders, and mass factions that see Britain as the are henemy of the Iraqi people However, Britain's occupation of Iraq has become a realis ticrealing whether it wills itornot the political and mass movements, and that the opposition parties considered Britian as controlling the capabilities of the Iraq people through the agreement that it concluded with the royal government at the time and with the movement of Nuri alsaeed which is preparing the spiral of politics in Iraq during that period and that he was aware of what Brtain was plenning during its alliance father that he was confronted with opposition by the Iraqi public opinion that the British occupation has become a decisive factor in complicating political trends with in Iraqi public opinion Britain worked in itspian to conclude the agreement that its goal is to establish she mand ateover Iraq and to control its capabilities for a namber of times .

Keywords: (public opinion, Iraqi, 1930 AD agreement, negotiations).

المقدمة:

أدركت الحكومة البريطانية مدى الوعي الجماهيري الذي كان يمتلكه الرأي العام العراقي المتمثل بالصحافة والنشاطات الحزبية واجتماعات رجال الدين في الاماكن المقدسة بالعراق وتوجيههم للشعب العراقي لذلك حاولت تغطية سياستها عن طريق البلاط الملكي بزعامة الملك فيصل الأول والحكومة المنضوية المتمثلة بزعامة نوري السعيد في تحقيق مآربها وعقد المعاهدة حتى تمرر ما تريد فعله في العراق و تثبت وجودها فيه, وعلى ذلك الأساس جاء بحثنا المعنون الرأي العام العراقي واتفاقية ١٩٣٠ ودورهُ واثرهُ في سير المفاوضات, وقد قسمنا بحثنا الى محورين تناول المحور الاول الوعي

السياسي العراقي ازاء تفاقية ١٩٣٠ مع بريطانيا وتطرق المحور الثاني ألى اثر المفاوضات العراقية البريطانية على الراي العام العراقي ١٩٣٠.

المحور الأول/ الوعي السياسي العراقي إزاء اتفاقية عام ١٩٣٠ مع بريطانيا:

عدَ الاحتلال البريطاني نقطه تحول حاسمة في تطور الوعي السياسي في العراق وبالتالي في دور الراي العام في تحديد العلاقات العراقية – البريطانية, فقد شهدت السياسة العامة انقلابية في المضمون والشكل, وتعاظم عدد المهتمين بالقضايا الحيوية التي اثارها الاحتلال البريطاني وفكرة الانتداب وتنوعت وسائل التأثير والافصاح عن مواقف الرأي العام من السلطات البريطانية وسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة والاكثر من هذا فان اساليب التأثير لم تقتصر على طرق الاقناع السياسي التقليدي وتسليط الضغوط كالصحافة والاجتماعات وانما تخطتها الى التهديد باللجوء الى الانتفاضة المسلحة او الثورة فعلاً [١].

لقد شجع الاحتلال البريطاني على احتدام جدال سياسي بين المعنيين بالشؤون العربية والعراقية بعدما كانت قد طغت عليه اعتبارات موضوعية العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى[٢], ففي الفترة الحميدية(١٨٧٦ – ١٩٠٩) كان الحوار الذي جرى بين حقوق الرأي العام العراقي مصباً على طرف معادلة سياسية وكيفية التوليف بينهما: وهما القضية العربية (القومية كعقيدة ،والولاء للدولة الاسلامية (الدولة العثمانية كنظام سياسي)[٣], ولكن التطورات السياسية في تركيا بعد ثور ١٩٣٨ التطورات الاقتصادية في العراق مع الرأسمالية العالمية, ونمو البرجوازية في المدن والتي سارت لملاقاة عناصر الاقطاعية [٤], وكل هذه العوامل جعلت عملية التوليف بين طرفي المعادلة

السياسية اكثر صعوبة [٥], ومما اضاف الى تلك الصعوبة هو ان الاحتلال البريطاني للعراق اصبح عاملاً حاسماً في تعقيد الاتجاهات السياسية داخل الرأي العام في الميل الى تفضيل احد طرفي المعادلة السياسية, وهكذا واجهت اقطاب الراي العام العراقي معضلة جديدة في احرج مرحلة من تاريخ العراق السياسي, وهي كيفية التوليف بين النزعة الى القومية العربية كعقيده اولاً مع احتمال برمجتها الى سياسة ونظام بعد خروج سوريا من السيطرة العثمانية وتطلع مصر الى الاستقلال, وبين الاقليمية السياسية (الوطنية) وبسبب الاغراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي روجتها السلطات البريطانية وبسبب ما اصاب قضية القومية العربية من تطويق وبالتالي استعماري بين الحلفاء فان لغة النزعة الى الاقليمية السياسية الاستقلالية الاقليمية اصبحت هي الراجحة [٦].

وصعدت الفئات السياسية والدينية والعشائرية من نشاطها على اثر الاحتلال البريطاني للعراق فقد انخرطت في العملية السياسية قوى كانت تمتلك التأثير بفضل مكانتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية بعدما كانت قد انكشفت عن العملية السياسية ابان الحكم العثماني المتأخر في العراق [٧].

ولكن بزوال الوازع الديني اسرعت المراكز الدينية والعشائرية الى ترجمة قوتها السياسية في المدن من تحفيز وتوجيه الرأي العام العراقي لسنين عديده وكان اقطاب المعارضة السياسية يلجأون للمراكز الدينية للإفادة من علاقتها الايجابية مع العناصر العشائرية من اجل تسليط الضغوط على السلطة و ذلك كما عجزوا عن تحقيق مكاسب بطرقهم الخاصة [٨] ثم أن تلك المراكز الدينية أظهرت عداء ساخراً للانتداب[٩] وحست بمشاعر الرأي العام واتجاهاته اكثر من غيرها فضلاً على ذلك فأنها كانت تستغل

المناسبات الدينية المتعددة للأعراب عن مواقفها, واذا كان اهمها ثوره العشرين واعتلاء الامير فيصل بن الحسين العرش قد وضعتا نهاية للتضامن الفعلي بين مراكز واقطاب الراي العام العراقي فأن دروس ثوره العشرين اغنت النضال السياسي في العراق فهي نبهت السلطات البريطانية والحكومة العراقية والبلاط والقوى السياسية المعارضة الى حقيقة واضحة وهي ان القوه الكاملة للرأي العام العراقي يمكن ترجمتها الى قوه فعليه اذا تضافرت لها اوضاع موأتية وأنها وضعت قيوداً على السياسة البريطانية في العراق ولم تترك لبريطانيا حرية صياغة الانتداب حسب رغباتها كما انها زودت المعارضة والبلاط بسلاح تهديدي ورادع ضد السلطات البريطانية يمكن استخدامه في حالات التأزم في العلاقات العراقية البريطانية [١٠].

وأسهمت الصحافة العراقية في عملية تثقيف وتوجيه وتطور الرأي العام العراقي وظهر اثر ذلك بازدياد عدد الصحف وبأقبال العراقيين على قراءتها نظراً لمعالجتها للقضايا السياسية الداخلية والقومية والاجتماعية [١١], ولكن مع هذا كله لا بد لمن يحاول ان يقيم الصحافة العراقية للالتفات الى الاخطاء التي كانت في الصحافة لكونها لم تمر بتجربة طويلة فقد كان اسلوبها بعيداً عن الاتزان وآراؤها متقلبة الاتجاهات وكان لسان حال اصحابها ثم انها افتقرت الى الأمانة والصراحة ولم ترتح لدور الصحافة كل من المعارضة والحكومة فصحيفة ألاخاء الوطني ترى الاقلام ((تتقلب الى حرب ونبال وتكثف الشعور ويروج النفاق ويبجل الوضع ويحتقر الرفيع ويعرج آنذاك الى السماء ويصافي الملائكة الكرام ويهبط هذا الى الحضيض ويعانق الاجنة والشياطين)) [١٢], اما صحيفه العهد فتعتقد ان ((معظم الجرائد وسيله للارتزاق وكان هدفها احياناً اثارة العواطف وادخلت الهول على الرأي العام فامتدت احكامه في كثير من الاحيان))[١٣].

واذا كانت عيوب ومشاكل الصحافة العراقية قد عرقلت من تطور الرأي على عكس ما هو معهود في صحافة النظم السياسية المتقدمة, فأن الاحزاب هي الاخرى تتحمل قسطاً من المسؤولية في هذا المجال فصبح ان عدد الاحزاب والجمعيات والنوادي ازداد خلال فترة الانتداب[١٤] الا ان ظاهرة تكاثر الاحزاب بهذه السرعة وعلى هذا النمط المتذبذب لم يغير من حقيقة الامر فزعماء الاحزاب جنحوا الى معالجة القضية العراقية في طرق ملتويه والتزموا خطة الغموض والتكتم[١٥], وقلما كانت الاحزاب قومية وذات مناهج واضحة وكانت وسيلة للوصول الى سدة الحكم والمناصب السياسية وسادت عليها المنازعات الشخصية والقبلية ثم انها غالت في افكارها وان كان لها افكار وجعلت من اهدافها مصائد لجلب المؤيدين بينما كانت تتغافل عن الاهداف حالما يصل زعماؤها الى الحكم[١٦]. وكانت قوة الأحزاب تعتمد بالدرجة الأولى على قوة بعض شخصياتها لا على قوة مبادئها خاصة في فترة الأحزاب البرلمانية[١٧].

وقد كان عمر الأحزاب مقروناً بأعمار وانتماء اقطابها الذين لم يجدوا معوقات عقائدية وسياسية تمنعهم من الانتقال من جهة الى جهة أخرى, ويؤكد ذلك ما ذكره ياسين الهاشمي[١٨], في الجلسة الحادية والثلاثين للبرلمان اذ قال يصفني طفيلي اضيف لوزارة الاكثرية وكان لي مدة من الزمن شرف الانتساب الى المعارضة[١٩].

ومما يستحق الإشارة هو أن أغلب الأحزاب العراقية لم تطرح على المسرح السياسي بدائل واضحة المعالم يلتف حولها الرأي العام بل كانت في أحسن الاحوال تعلن رفضها للسياسة الرسمية ومن ثم تلزم جانب العزلة او

الصمت ولسان حالهم يقول ((اننا أنما نعمل واجبنا في خدمة بلادنا على قدر طاقتنا واننا عندما نلاقي العراقيل والمخالفات والاكاذيب من الانكليز تترك الحكم لهم وللملك يتصرفون به كيفما يشاؤون ويجنون العواقب الوخيمة بينهم))[٢٠], كما ان واقع الأحزاب فتح المجال للبلاط والحكومة و السلطات البريطانية للتأثير عليها وارباكها داخلياً وخارجياً[٢١] لقد قامت السلطات البريطانية نظاماً برلمانياً في العراق لكن النظام ولدي جرثومة فساد فيه فقد اصر المشرعون البريطانيين على ان تترك مجالات ممارسة السيطرة على العراق من غير عائق, وبذلك ناقضوا مفهوم البرلمانية ودستورية التقليدي, وبالتالي افرغت الاجهزة السياسية في النظام من معانيها وادوارها في العملية السياسية واعطت للملك مكاناً سياسياً هاماً في النظام[٢٢] وذلك لكي تغلق والمسالك امام الفئات السياسية للوصول الى هذه الاجهزة فتؤثر من خلالها على تطور العلاقات العراقية البريطانية بينما سخرت دار الاعتماد السلطة التشريعية ولم تتردد الحكومات والبلاط من عرقله نمو النظام البرلماني في العراق في الانتخابات كانت تزور, وكان بعض النواب يعين ((قبل ان تنظم مضابطهم الانتخابية))[٢٣].

اما مبدأ الاكثرية البرلمانية وهو الذي يعكس ثقل الفئات السياسية بين الرأي العام, فقد اقتصر على كونه صيغة شكلية لتملأ الفراغ في الحياة البرلمانية ((ان الاكثري كانت مصطنعة وضاله ومجردة من الكرامة وضريبة الضمير وعقبة كأداء اوقعت البلاد في المهاوي المهلكة وشتى المصائب وكانت الانتخابات مزورة))[٢٤] وهكذا قد تدفع هذه المقدمة إلى نظرة مضطربة عندما تقيم الراي العام العراقي ودوره واثره في العملية السياسية ((ان هذا الرأي

العام لا يزال سائراً وراء العواطف اكثر مما يسير وراء المنطق والعقل ولايزال في حكمه بعيداً عن مواطن الصواب والسبب في ذلك ان هذا الرأي لم تتعهده اقطاب سياسية عندما ولم يبذلوا الجهود اللازمة لتهذيبه وارشاده[٢٥] بيد أن هذا الحكم مستعجل ويخفق في ادراك ما للرأي العام العراقي من اثر على سير العلاقات العراقية- البريطانية لأنه اظهر ثقله ومواقفه في العملية السياسية باستمرار فحسب, بل انه كان قوة كامنة لم تقدر الاطراف المتفاعلة في العملية السياسية (دار الاعتماد والبلاط والحكومة والقوى الوطنية) واسقاطها من اعتباراتها والاكثر من هذا ان فاعلية القوة التأثيرية للرأي العام العراقي[٢٦].

المحور الثاني/ أثر المفاوضات العراقية البريطانية على الرأي العام العراقي ١٩٣٠:

لم تكن مفاوضات ١٩٣٠ غير متوقعة ففي الواقع كان تطور العلاقات العراقية –البريطانية يدور حول محور مسألة حيوية للتخلص من عبودية الانتداب وكانت المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ما بين ١٩٢٢ – ١٩٣٠ مجرد محاولات لنقل السلطة تدريجياً إلى النظام الملكي وصاحبتها صراعات سياسية حادة بين البلاط والحكومة العراقية والقوى الوطنية من جهة وبين السلطات البريطانية من جهة اخرى في ١٤ ايلول ١٩٢٩ صدر التصريح البريطاني الذي تعهدت بموجبه الحكومة البريطانية بالسعي من اجل ادخال العراق الى عصبة الامم في ١٩٣٢ وكان للتصريح أثر مباشر على الشؤون الداخلية في العراق لذلك لابد من تحليل الاوضاع السياسية للفترة ما بين ايلول ١٩٢٩ وحتى اختيار نوري السعيد[٢٧]رئيساً للوزراء في آذار ١٩٣٠ و توكيله للقيام بالمفاوضات مع الجهات البريطانية [٢٨].

ولقد كانت حكومة ناجي السويدي[٢٩] في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ – ١١ اذار ١٩٣٠ ففي واقع الحال حكومة انتقاليه لالتقاط النفس في فتره حرجه بعد انتحار عبد المحسن السعدون[٣٠],إذ احتاج كل طرف في المنافسة الى التقاط النفس ومراجعة الموقف وتحديد الاهداف على ضوء تصريح ١٤ ايلول واذا كانت القوى الوطنية قد عانت من كثرة الفجوات في جدار واجهتها فان الاطراف الثلاثة الاخرى (البلاط, دار الاعتماد, والحكومة) لم تكن هي الاخرى مصونة من الخلافات فيما بينها, بيد ان الفجوات كانت قابلة للردم حالما اتضح الهدف العام الذي رسمه التصريح بيد ان التطور الهام في الموقف في تلك الفترة هو التحول الذي طرأ على موقف البلاط وبالتالي اصبح من الضروري على القوى الوطنية أن تعجل في تعديل مواقفها لمواجهة الواقع الجديد, ففي آذار ١٩٣٠ لم يكن في وسع البلاط الدخول في مفاوضات مع السلطات البريطانية بتأييد من حكومة قوية من صنع يديه وحده ومعه قوى وطنية صامدة تعزز موقفه السبب في ذلك هو ان دار الاعتماد كانت تصر على التدخل في تأليف الوزارات واقالتها, اضف الى ذلك ان منطق المصلحة البريطانية يحتم عليها ان لا تتفاوض مع فيصل في موقف القوه من هنا كان للاتصالات السرية والعلنية القائمة بين البلاط والقوى الوطنية اهميه حاسمه في تحديد تطور العلاقات العراقية– البريطانية وقد تكاتفت جمله عوامل على اعطاء هذه الاهمية لتلك الاتصالات اولها ان القوى الوطنية قد استعصت على دار الاعتماد على الرغم من المحاولات الناجحة بعض الشيء الاستماله عدد كبير من الشخصيات السياسية والدينية والعشائرية في العراق[٣١], ثانيها ان السلطات البريطانية لم تطمئن الى مواقف ومشاعر الرأي العام العراقي وثالثها كان الرأي العام العراقي يعتبر مركز قوة يساند البلاط اذا اختار البلاط

التمسك بخط متصلب بوجه دار الاعتماد واخيراً كانت الجوز ما بين البلاط ومواطن القوه في الراي العام غير خاضعة كلياً للانضباطية ورقابة السلطات البريطانية فكان الأمير فيصل يعبر من عليها لتحريك الراي العام و تصعيد المعارضة للوجود البريطاني وقد اتخذ الملك فيصل هذه السياسة كلما عجزت وسائل المساومة لديه من تحقيق مكاسب لنظامه او من اجل تبرير موقفه الرافض في مسودة الاتفاقيات(٣٢).

ولقد كان هدف التفاعل بين البلاط ومراكز القوة في الرأي العام واضحة لتلك الاطراف المعنية في العملية السياسية, فتهديد المصالح البريطانية بالهيجان الشعبي وصدى ثورة العشرين لم تجرس بعد(٣٣),وكان في نظر السلطات البريطانية يعني اما محاولة الأمير فيصل ارغام دار الاعتماد على تولي الحكم بصورة مباشرة وذلك بعد ان يتظاهر بعجزه عن السيطرة على مشاعر الرأي العام, أو محاولة الأمير فيصل ادامه التوتر في الشؤون الداخلية, ومما لا شك فيه ان كلا المخرجين لا يخدمان المصلحة البريطانية, فالأول معناه دعوة الى لندن لتحمل حكم العراق بكلف باهظة بينما كان تتويج فيصل وسيلة لانقاص تلك الكلفة(٣٤) .

اما الحل الثاني فكان معناه ان فيصل والقوى الوطنية سيتناصران للتضييق على الوجود البريطاني وهذا بدوره يعني هزيمة للسياسة البريطانية وهنا بالذات تكمن تلك المصلحة المتبادلة بين النظام الملكي والوجود البريطاني الحامي الفعلي للنظام داخلياً والوصي عليه امام عصبة الأمم المتحدة (٣٥)وحاولت حكومة ناجي السويدي تقديم طلبات طموحه كان لابد وان تصطدم بمعارضة دار الاعتماد فمسألة كلفة دار الاعتماد, والموظفين

البريطانيين والاشراف الدقيق من دار الاعتماد على سياسة الحكومة العراقية[٣٦] وكلما ردت بتدخل من الامير فيصل على اثر طلب دار الاعتماد[٣٧].

وفي ٢٣ آذار ١٩٣٠ شكل نوري السعيد وزارته الأولى وكان السعيد مخلب قط للنظام الملكي وكانت مهمة الحكومة الجديدة واضحة وعقد المعاهدة التي كانت مسودتها قد ارسلت الى بغداد [٣٨], ومن اجل اعداد المناخ الداخلي ليقوم السعيد بدوره مورست سياسة التضييق على نشاطات القوى الوطنية[٣٩] وعطل المجلس النيابي من المدة التي كانت قد مددت جلساته اليها [٤٠], بحجة أن المعاهدة يجب ان تعرض على الامة لإبداء آراؤها فيها[٤١], ومما اخر في مواقف الحركة الوطنية شكل اكثر ان فيصل ايد وزارته في اجراءاتها تلك[٤٢].

وهذا خطأ شنيع ارتكبه الجانب العراقي إذ انه حرم نفسه من احد الوسائل التي كان الامير فيصل يستخدمها في مساوماته مع السلطات البريطانية ويتحمل كل من البلاط وحكومة نوري السعيد مسؤولية تضييق حرية حركة المفاوض العراقي مقدماً اذا انه قضى صلاته مع مواطن القوة الاحتياطية ومن ضروريات المساومات السياسية ان يترك المفاوض لنفسه مخرجاً بينما نرى البلاط وحكومة السعيد يغلقان المخرج بأيديهما [٤٣]وفي الجلسة الأولى للمفاوضات اكد همفريز المندوب البريطاني على ضرورة كتمان سير المفاوضات وعلى ان تقتصر المعلومات المنشورة على بيانات صحيفة يدلي بها الطرفان وذلك لأنه ليس هناك ما يضر سير المفاوضات بين الطرفين اكثر مما يسببه تسرب وجهات نظر الطرفين المتفاوضين إلى الصحافة وخاصة اذ رافقتها مقالات معارضة للاتفاقية[٤٤].

وفي ٨ نيسان لفت الجنرال همفريز نظر فيصل الى ما حدث بعد الجلسة الاولى إذ تسربت المعلومات وراحت الصحف المعارضة تشن هجوماً على بنود المسودة التي لم تنشر بعد ووافق الوفد العراقي على اصدار بيان يؤكد ان استقلال العراق لن يبدأ كما طالب الراي العام بتصديق المعاهدة وانما بدخول العراق الى عصبة الأمم(٤٥) وان مهمة السياسة البريطانية في العراق عام ١٩٣٠ كانت تتعلق بكيفية تحويل صيغة الانتداب الى استقلال قانوني دون المساس بمصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية والعسكرية لذلك فأنها جابهت رأياً عاماً اوضحت له الصحافة والمعارضة بان الخلاص من الانتداب يكمن في نيل الاستقلال التام وهذا يعني زوال السيطرة البريطانية بجميع اشكالها, ام السلطات البريطانية والبلاط وحكومة نوري السعيد فقد فسرت الاستقلال التام بمعاني مختلفة فلقد ارتأت لندن لا تعطي للعراق تنازلات كبيرة غير التي جاءت في المعاهدات السابقة (٤٦), ونظر البلاط الملكي إلى الاستقلال من زاوية امن نظامه وقد ساند في ذلك نوري السعيد, فالوجود البريطاني كان ضرورياً للإبقاء على النظام الملكي لكنه لم يكن مستعداً لمجابهة الراي العام باتفاقيه لا تنص طرحه, وتؤكد استقلال العراق التام وهكذا يتضح ان كلاً من السلطات البريطانية والبلاط الملكي وحكومة السعيد خشيت من الراي العام وليس هناك دليل تاريخي يثبت ان السلطات البريطانية هي التي كانت وراء تسرب المعلومات عن سير المفاوضات الى مراكز الراي العام وانما الصورة العامة للموقف دفعتنا للاعتقاد بان السلطات البريطانية كانت تسعى لتترك الراي العام في عزله ولتواجهه بالأمر الواقع بعد توقيع الاتفاقية لسببين **اولاً:** أنها كانت مدركة جيداً بأن اقطاب الراي العام يرفضون الانتداب البريطاني والسيطرة البريطانية تحت اي واجهه كانت وعلى الرغم من

الاختلافات التي عانت منها القوى الوطنية فان اغلب اعضائها كانوا مجمعين على اخراج العراق من الانتداب [٤٧],**وثانياً:** أن تسرب المعلومات سيخلق جواً مرتبكاً في الساحة الداخلية مما يجعل الرأي العام يقف الى جانب حكومته او يندد بها, وكلا الحالتين لا تخدم المفاوض البريطاني بيد الرأي العام لموقف حكومة نوري سعيد والبلاط فإن السلطات البريطانية ستجد نفسها امام حكومة لا تستطيع القبول بعودة الاتفاقية البريطانية لأنها ستصطدم بالرأي العام, وكذلك فان اضطراب الوضع الداخلي سيدفع بالأمير فيصل وهو الذي ابدى استعدادا للتفاوض من اجل الاتفاق والرجوع على اللعبة السياسية [٤٨].

وفي ١٥ نيسان ١٩٣٠ شدد الوفد العراقي المفاوض مع بريطانيا على ضرورة ادخال عبارة استقلال التام على صيغه الديباجة وذلك لإرضاء الرأي العام العراقي [٤٩], ويبدو من ذلك ان الوفد العراقي تحسس بثقل الراي العام العراقي من الصحافة والاحزاب, وفي السياق نفسه عمل النور سعيد انه لن يذيع ما يجري من مفاوضات [٥٠], وكان بذلك يرد على مطالبة جعفر ابو التمن [٥١], في خطاب امام الحزب الوطني بينما كان يجري مباحثات بحضور الامير فيصل مع ياسين الهاشمي, وبعد سلسلة من المفاوضات لم يتوصل الطرفان الى صيغة متكاملة للاتفاقية بل ظلت جملة امور استوجب التشاور بصددها في لندن وكان الامير فيصل قد سافر الى اوروبا ومنها الى لندن في ٢٣ حزيران وقد تبعه نوري السعيد في ١ تموز وهو اليوم الذي حل فيه المجلس النيابي [٥٢] وربما يبدو انه واقع الحال يؤكد على العكس من ذلك.

والاهم من ذلك فأن نوري السعيد كان قد تباحث مع ياسين الهاشمي بصدد مصاحبة الاخير له في سفرته الى لندن وكان الهاشمي يوافق الا انه

عدل عن ذلك في آخر الامر[٥٣] ويبدو ان السعيد كان يحاول الايقاع بياسين الهاشمي فيشركه في المفاوضات في مرحلتها الاخيرة وفي جانبها المالي فياسين الهاشمي كان من اكثر الوزراء العراقيين احلاماً بالشؤون المالية .

وفي ١٩ آب ١٩٣٠وقع الطرفان على الاتفاقية في لندن تلك الاتفاقية التي بموجبها احتفظت بريطانيا بمصالحها وكسبت لنفسها حق صيانتها باقل كلفة مالية وعسكرية واصبح العراق مرتبطاً ببريطانيا على الرغم من استقلاله السياسي وليس هناك من شذوذ في العلاقات الدولية ان يكون قطر ما متعاقداً مع دول كبرى, بيد ان صيغة تعاقد ١٩٣٠ لم تكون متكافئة, فهي امتداد للنفوذ البريطاني ناقصاً التزامات بريطانيا أمام العصبة [٥٤].

لقد اظهر المفوض العراقي وهما الامير فيصل و نوري السعيد بشكل اساسي عدم رغبته وقدرته على استخدام مواقف الراي العام العراقي الذي كشف عن قوته التأثيرية الكامنة طيلة سنين الانتداب تلك القدرة التي كانت ستنال للعراق تنازلات من الجانب البريطاني فالراي العام العراقي على الرغم من عدم اتخاذه موقفاً موحداً فقد ترك اثره على السياسة البريطانية في العراق وقد ادركت بريطانيا حلقة المجابهة مع راي عام غاضب وثائر ومن هنا كان بإمكان المفاوض العراقي ان يلزم نفسه مقدماً الى موقف الرأي العام مهما كان واجهته وبالوقت نفسه فقد اخفق اقطاب الرأي العام في تصعيد المناهضة للمفاوضات من اجل ارغام الحكومة العراقية والوفد البريطاني على التجاوب مع طموحات الراي العام وهكذا مكنوا البلاط من التردد في فتح حوار معهم سيكسب للعراق حقوقاً جديدة تختلف عما جاء في الاتفاقيات السابقة خاصة في المجال العسكري والسياسي [٥٥].

أن ابتعاد البلاط والحكومة العراقية عن التحالف مع اقطاب الراي العام جعل مسيرة المفاوضات ١٩٣٠ اقل صعوبة من سابقاتها ولكن يجب ان لا تفهم النتيجة على انها حصيلة سلبية موقف اقطاب الراي العام بل أن ايجابية هي التي دفعت بالأطراف الاخرى الى العزلة لأن الطرفين المتفاوضين كان قد عزما على المتفاوضين الوصول الى اتفاق وهذه النتيجة كانت ستعرقله اذا ما اشرك الراي العام في العملية السياسية [٥٦].

وكان للمرجعية الدينية موقفها من التطورات السياسية فقد عارضت توقيع وزارة نوري السعيد لمعاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا ووصفتها بانها استبدلت الانتداب المؤقت بالاحتلال الدائم وزادت من اغلال العراق وعزلته الدولية اذ اصبح العراق فريسة بيد الاستعمار البريطاني[٥٧].

الخاتمة:

كان الهدف من تلك الدراسة بيان الرأي العام العراقي من اتفاقية ١٩٣٠ وأثرها ودورها على سير المفاوضات في العراق وعلى هذا الأساس توصل الباحث إلى عدة نتائج:

١- عدَ الرأي العام العراقي الاتفاقية بمثابة الانتهاك لحقوق العراق لأنه عن طريقها تدخلت بريطانيا بالشؤون الداخلية وتحكمت بموارده المختلفة.

٢- سياسة بريطانيا تجاه الشعب العراقي عن طريق التهميش لبعض شخصياته والاكتفاء بأشخاص معينين كأمثال نوري السعيد وغيره.

٣- اسهمت الصحافة العراقية والمحلية ونشاطات اقطاب المعارضة والاحزاب من خلال تثقيف الشارع العراقي بسياسة الرفض للمعاهدة.

٤ - قامت بريطانيا نظاماً برلمانياً في العراق ولكنه ولد حالة معاكسة لدى بعض الاطراف السياسية من حيث الرفض والقبول لذلك الاجراء.

٥- تفهم رئيس الوزراء نوري السعيد للسياسة التي جاءت بها بريطانيا اذ كان يريد ان يجعل العراق عضو في عصبة الامم من خلال عقد الاتفاقية وان تكون له مكانه متميزة ولكنه جوبه بالمعارضة ضده.

٦- عمل الأمير فيصل من أجل مصلحة العراق وأراد ان ينهض العراق من خلال تقديم الخدمات المختلفة على الرغم من وجود معارضة الرأي العام العراقي ضد ذلك.

قائمة المصادر

(1) Bryce J: Modern Democracies, 1929 Vol, I, P173.

(٢) جمعية الرابطة الثقافية في العراق, مجلة دراسات في التاريخ والاثار, بغداد, العدد ٦٢, ١٩٨٢, ص ٤٠.

(3) Chids, H, L: Public opinion Nature, Formation and Role, 1965, pp 12-26.

(4) Aziz, k.k. British and muslim india 1963, p50.

(٥) غسان العطية, العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ - ١٩٢١, ترجمة عطا عبد الوهاب, لندن, ١٩٨٨, ص ٤١٦.

(٦) مانتشيا شيلي, أ.م , العراق في فترة الانتداب البريطاني, روسيا, ١٩٦٩, ص ٥٦.

(٧) إبراهيم خليل أحمد, ولاية الموصل دراسة في تطورها السياسي ١٩٨٠ -١٩٢٢, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, جامعة بغداد, ١٩٧٥, ص ١٣١.

(8) Atiyah, Ibid, p70.

(٩) رجاء حسين خطاب, العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧, بغداد, ١٩٧٦, ص٢٥٩.

(١٠) مهدي كبة, مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨, بيروت, ١٩٦٥, ص١٨.

(11) Colonial office, 730-4-40743, telno 390, 19 Auyut 1921, coxto Churchill.

(١٢) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الصحافة في العراق, بغداد, ١٩٧١ , ص ٥٠٧.

(١٣) الاخاء الوطني, ١٢ آب ١٩٣١.

(١٤) صدى العهد, ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(١٥) غسان العطية, المصدر السابق, صفحه ١٢.

(١٦) هادي حسن عليوي, الاحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية, بغداد, ٢٠٠١, ص ٥٣.

(١٧) المصدر نفسه, صفحه ٥٤.

(١٨) ياسين الهاشمي: ولد في بغداد عام ١٨٨٤, وتخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول عام ١٩٠٢ وألف الوزارة الاولى ١٩٢٤ ,وأسس حزب الشعب, والف وزارته الثانية ١٩٣٥, توفي عام ١٩٣٦ اثر انقلاب بكر صدقي. للمزيد من التفاصيل ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي, ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦ , ج٢, البصرة, ١٩٧٥.

(١٩) فاروق صالح العمر , المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨, بغداد, ١٩٧٧, ص ٦٠.

(٢٠) عبد النافع محمود, ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة القاهرة, ١٩٧٧, ص ٢٣٩.

(٢١) الاوقات العراقية, ٢٧ اذار ١٩٣٠.

(٢٢) عبد العزيز القصاب, من ذكرياتي, بغداد, ٢٠٠٧, ص ٢٨٢ .

(٢٣) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية, ج٣, بغداد, ١٩٨٨ , ص ٨١.

(٢٤) فائق عزيز أحمد, انحراف النظام البرلماني في العراق, بغداد, ١٩٧٥, ص ٣٣ .

(٢٥) الاصلاح, ٢٩ حزيران ١٩٣٥.

(٢٦) الاخاء الوطني, ١٦ اب ١٩٣١.

(٢٧) صدى العهد, ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(28)British public Record office, Cabinet23-61, cabint Meeting, September 1929.

(٢٩) عماد احمد الجواهري, مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطورات السياسية ١٩١٤ – ١٩٣٢ , بغداد, ١٩٧٨, ص ٣٤٩.

(٣٠) ناجي السويدي: ولد عام ١٨٨٢ في بغداد, وكان عضو في جمعية العهد منذ عام ١٩١٩ ,وفي عام ١٩٢١ عين وزيراً للعدلية, وفي عام ١٩٢٢ وزيراً للداخلية, وفي عام ١٩٢٩ اصبح رئيس للوزراء وكان عضو في حزب التقدم, توفي عام ١٩٤٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد احمد الجوال, موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي, ج٢, بغداد, ٢٠١٢, ص ١٨٣.

(٣١) عبد المحسن السعدون: ولد عام ١٨٧٩ وشكل أربع وزارات للمدة(١٩٢٢ – ١٩٢٩) وتولى رئاسة المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ , توفي عام ١٩٢٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي فرج الله, عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر, بغداد, ١٩٨٠ .

(٣٢) توفيق السويدي, مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية, دار الحكمة, بغداد ,٢٠١١, ص ١٨٨.

(33)Foreign office, 731-14503-1662telno, 178march 1930, Humphrystolord passficld.

(34) Ibid,1575,lelno, 168,24 March 1930, Humphrystolord pasrfield.

(٣٥) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية, ج٣, ص ١٦.

(٣٦) جريدة البلاد, ٢٧ آذار ١٩٣٠.

(37) Foreign office, 731-14504 Record of procceding of first meeting with the Iraqi Delegation on April3, 1930.

(٣٨) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية, ج٣, ص ١٤.

(39) Colonial office, 730-148-684449 part1, sub-File A, looctober1929, ininute.

(٤٠) فاروق صالح العمر, المصدر السابق, ص٦٥.

(41) Foreiyn office, 371-1450, H Record of procccding of first Meeting with the Iraqi Delegation on April3, 1930.

(٤٢) جريدة الاوقاف العراقية, ٢٤ آذار ١٩٣٠ .

(٤٣) جريدة البلاد ٢٦ آذار ١٩٣٠.

(٤٤) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية, ج٢, ص ٣١٥.

(٤٥) سامي عبد الحافظ القيسي, المصدر السابق, ص ١١٤ .

(٤٦) صدى العهد, ١٤ ايلول ١٩٣١.

(٤٧) الاوقاف البغدادية, ١٦ نيسان ١٩٣٠.

(٤٨) سامي عبد الحافظ القيسي, المصدر السابق, ص١٢٢.

(٤٩) الاخاء الوطني, ١٥ أيلول ١٩٣١.

(٥٠) الاوقاف البغدادية, ١٥ نيسان ١٩٣٠.

(٥١) سعاد رؤوف شير محمد, نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٤٥, بغداد, ١٩٨٨, ص٣٣.

(٥٢) جعفر أبو التمن: ولد في بغداد عام ١٨٨١, وكان قائد جمعية حرس الاستقلال, وساهم في ثورة العشرين, وشغل منصب وزير التجارة في وزارة عبد الرحمن النقيب, توفي عام ١٩٤٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري, اعلام السياسة في العراق الحديث, ج١, دار الحكمة للطباعة والنشر, بغداد, ٢٠٠٧, ص٩٠.

(٥٣) عبد الوهاب حميد رشيد, العراق المعاصر, دمشق, ٢٠٠٢, ص ٨٤.

(٥٤) سعاد رؤوف شير محمد, المصدر السابق, ص ٣٥.

(٥٥) هاشم الخالدي, الدور السياسي للمرجعية الدينية في المشرق العربي, د.م, ٢٠١٣ , ص ٩٠.

(٥٦) محمد هاشم خويطر الربيعي, دراسات في الأثر السياسي للمرجعية الدينية في تاريخ الحديث والمعاصر ١٨٧٠ – ١٩٣٣ , بغداد, ٢٠١٥ , ص٥٥٠.

(٥٧) عبد الرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية, ج١, ص ١٤٩.